التقرير رقم (٨٠) الصادر عن الأمم المتحدة ومعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين*

ترجمة وعرض

سامح إسماعيل**

مقدمة

قامت الأمم المتحدة بالتعاون مع معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بالعاصمة اليابانية طوكيو ، بعقد ثلاث دورات تدريبية فى إطار منع الجريمة ومعاملة المجرمين تضمنها التقرير رقم ٨٠ لسنة ٢٠١٠ ، وكانت الدورة التدريبية الأولى حول التدابير الفعالة المضادة ضد اكتظاظ المرافق الإصلاحية ، وذلك فى الفترة من ١١ مايو حتى ١٩ يونيو ٢٠٠٩ ، بينما كانت الدورة التدريبية الثانية حول العدالة الجنائية للرد على الفساد ، وذلك فى الفترة من ١٣ يوليو حتى ٧ أغسطس ٢٠٠٩ ، فى حين كانت الدورة التدريبية الثالثة حول الأخلاقيات وقواعد السلوك للقضاء والمدعين العامين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، وذلك فى الفترة من ٢٨ سبتمبر حتى ٥ نوفمبر ٢٠٠٩ ،

* Resource Material Series No. 80. United Nations, Asia and Far East Institute for the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders (UNAFEI), Japan, Tokyo, March 2010 .

** باحث ، قسم بحوث المعاملة الجنائية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وفى هذا الشأن أوضحت دراسة حديثة أجراها معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين حول السجون فى العالم أن هناك أكثر من ٩ر٢٥ مليون شخص محتجز فى المؤسسات العقابية ، وأكدت أن هناك العديد من المشاكل للنزلاء فى المعيشة والانضباط وتوفير النظم الإصلاحية المناسبة للعلاج .

وقد سعت الأمم المتحدة إلى حث الدول الأعضاء إلى الاستفادة الكاملة من تطبيق قواعد الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية المتعلقة بالإدارة المناسبة للمرافق الإصلاحية ، ولكن التزايد الرهيب فى أعداد السجناء جعل من الصعب على بعض الدول الأعضاء تطبيق هذه القواعد .

وأشارت الأمم المتحدة إلى أن التدابير الفعالة لمكافحة الاكتظاظ فى مراكز الإصلاح لابد أن تشتمل على بدائل للسجن ، مع ضرورة وجود برامج إصلاحية فعالة لمنع العودة لارتكاب الجرائم مرة أخرى ، بحيث تنسجم هذه التدابير مع الأهداف الموضوعية لنظم العدالة الجنائية .

وفيما يتعلق بالفساد ، فمن المسلم به أن الفساد يفرض مجموعة واسعة من الآثار الضارة على كل نواحى المجتمع ، وعلى وجه الخصوص الفساد من جانب الموظفين العامين على نحو يؤثر على أداء واجباتهم الرسمية ، مما يؤدى إلى انعدام الثقة العامة فى الحكومة ومؤسساتها ، ولاشك أن الفساد ولاسيما فى البلدان النامية يمكن أن يتجاوز الحدود الوطنية ، ولذلك فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣ ، ودخلت الاتفاقية حيز التفيذ فى كانون الأول عام ٢٠٠٥ ، تلك الاتفاقية التى تحمل فى طياتها العديد من التدابير الرامية إلى التصدى للفساد بطريقة شاملة ، بما فى ذلك التدابير الموجهة نحو منع وتجريم الفساد ومعاقبة كل من يشارك فى هذه

الجرائم ، وكذلك العمل على استرداد متحصلات هذه الجرائم ، والأمل معقود فى أن تصبح جميع دول العالم طرفاً فى هذه الاتفاقية وتنفيذها بشكل كامل ، واضعة بذلك خطوة أوثق نحو تحرير العالم من قبضة الفساد .

ولا شك أن الفساد فى القضاء وسلطات الادعاء وسلطات تنفيذ القانون يعمل على إضعاف ثقة المواطنين فى نظام العدالة الجنائية .

وعلى الرغم من أن العديد من أشكال الفساد يصعب كشفها وملاحقتها وعلى وجه الخصوص الفساد القضائى ، إلا أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى قد بذلت جهوداً كبيرة لتعزيز نزاهة القضاء ، ونظراً للحاجة المستمرة لضمان نزاهة الأجهزة القضائية والنيابة العامة وأجهزة إنفاذ القانون ، فقد نصت العديد من الوثائق الدولية ذات الصلة على أن اتفاقية مكافحة الفساد هى أمر أساسى من بينها ، وكذلك فإن معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين قد أقام العديد من الدورات التدريبية حول الفساد فى الأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون .

ونعرض لأهم ماورد بتلك الدورات التدريبية فيما يلى :

الدورة التدريبية الأولى : التدابير المضادة الفعالة ضد اكتظاظ المرافق الإصلاحية

شارك فى هذه الدورة التدريبية عدد كبير من الخبراء على مستوى العالم ، واحتوت الأوراق العلمية المقدمة على العديد من الأفكار والرؤى المطروحة للمساهمة فى مناقشة الأساليب العلمية الحديثة لمواجهة الزيادة المطردة فى أعداد المسجونين على مستوى العالم ، واختيار أفضل السبل الممكنة لإعداد برامج إصلاحية ملائمة للمسجونين ، وفى هذا الإطار تم طرح العديد من الأفكار ، كان من أهمها :

١ – تعانى العديد من دول العالم نقص عدد السجون ، ولا شك أن ذلك يمكن أن يؤدى إلى وقوع العديد من الكوارث الإنسانية ، مثل انتهاك حقوق الإنسان الأساسية ، مثل الحق فى الحياة ، والحق فى الأمان الشخصى ، والتحرر من المعاملة القاسية اللا إنسانية أو المهينة ، ويؤدى ذلك كله إلى تقليل فرص المسجون فى المشاركة فى أى برنامج لإعادة تأهيله مرة أخرى ، حيث إن عملية اكتظاظ السجون يحتمل أن تنطوى على العديد من المخاطر الصحية العامة مثل احتضان الأمراض المعدية مثل السل وفيروس نقص المناعة البشرية ، ولذلك فإنه لابد من الأخذ على محمل الجد القدرة على السيطرة على الجريمة والعنف داخل أسوار السجون .

٢ – من أهم الأفكار التى احتوت عليها هذه الدورة التدريبية هو العمل قدر الإمكان على تخفيض نسبة العود لارتكاب الجرائم ، وذلك عن طريق إصلاح المجرمين بتدريبهم على بعض الأعمال التجارية الأساسية ، بحيث لا يعود المجرم إلى طريق الإجرام بعد الإفراج عنه ، ولاشك أن إعادة التأهيل والإدماج هى المهمة الأكثر صعوبة وتحدياً لأية مؤسسة إصلاحية ، ولاشك أن العمل فى خدمة المجتمع يعتبر واحداً من أفضل الخيارات التى يمكن أن تسهم فى تخفيف المشاكل المرتبطة بإعادة تأهيل المسجونين ، لأن العالم يتحرك الآن نحو وضع تدابير فعالة مضادة لاكتظاظ المرافق الإصلاحية ، والتأكد من تأسيس حياة محترمة للمسجون ، والتعود على احترام القانون بعد الإفراج . ولاشك أن المجرم يمكن أن يكون أقل احتمالاً لارتكاب الجرائم إذا كان لديه مكان للعيش ، ووسيلة لكسب لقمة العيش بطريقة قانونية ومحترمة بعد الإفراج عنه .

٣ – إن أى نظم لتأهيل المسجونين سوف تكون عديمة الجدوى إذا وجد المسجون أنه مرفوض من المجتمع الأكبر بعد إطلاق سراحه ، ومن الحقائق المخزية أن العديد من المجرمين السابقين يتعرضون للتمييز ضدهم ، ويُنظر إليهم بازدراء ، وهذا ما يعرف بوصمة العار للمسجون بعد إطلاق سراحه ، ولعل هذه النظرة الدونية للمسجونين المطلق سراحهم هى التى تجعل الفرصة مناسبة لهم للعودة سريعاً إلى طريق الإجرام ، بسبب رفض المجتمع لوجودهم ، ولذلك فإن مسألة إعادة إدماج المسجونين المطلق سراحهم داخل المجتمع مرة أخرى ، وتقليل نبذ المجتمع لهم تعتبر من أهم آليات عدم عودة المجرم إلى الإجرام مرة أخرى .

٤ – فى ظل الزيادة الرهيبة فى أعداد المسجونين على مستوى العالم ، وقلة عدد السجون ، فإن هناك العديد من التجارب الدولية التى تهدف إلى توسيع نطاق العقوبات الجنائية الوسيطة أو ما تسمى البديلة ، وذلك حسب ظروف كل مجتمع من أجل مواجهة ارتفاع معدلات الجريمة بصفة عامة ، كما أن إدارة السجون وبرامجها الإصلاحية تمثل عبئاً مالياً ثقيلاً على الدولة ، من حيث إعداد مكان للمسجون وتوفير الحاجات الأساسية للمعيشة من مأكل ومشرب وخلافه ، وبالتالى قد تعجز الدولة عن تلبية كل هذه الاحتياجات للحد من الجريمة والنكوص عنها . ومن ناحية أخرى ، فإن السجن له العديد من الآثار السلبية الخطيرة على أسرة المسجون إذا كان هو العائل الأساسى لها ، كما أن وجود عقوبات بديلة للسجن يمكن أن يؤدى إلى تخفيض أعداد المسجونين ، وبالتالى تستطيع الدولة إعداد البرامج التأهيلية للمسجونين الذين لا تنطبق عليهم هذه العقوبات البديلة .

٥ – هناك العديد من الصكوك العالمية لحقوق الإنسان التى تحدد معايير معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم ، مثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والحقوق السياسية ، والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويفرض المجتمع الدولى على كل الدول ضرورة الالتزام بهذه الصكوك الدولية من أجل الحفاظ على الحقوق الأساسية لأى مسجون ، حيث تعتبر اللحظة التى يتم إرسال السجين فيها إلى السجن لحظة حرجة بالنسبة له ، وكذلك فإن اللحظة التى يغادر فيها السجن تعتبر لحظة حرجة بالنسبة للمجتمع ، ولهذا السبب فإن المعاملة الممنوحة له خلال فترة السجن تحت حراسة الدولة لابد أن تكون حاسمة فى التأثير على سلوكه بعد الإفراج عنه ، ولذلك فإن الالتزام بالمعايير الدولية فى معاملة المسجونين لابد أن يتسم بأكبر قدر من الانضباط ، حتى يمكن إعادة تأهيل المسجون وإدماجه بسرعة داخل المجتمع مرة أخرى ، حتى يصبح عضواً فاعلاً ومنتجاً ومفيداً للمجتمع ، بدلاً من أن يكون طاقة معطلة أو مهدرة ، أو انخراطه فى الإجرام مرة أخرى .

٦ – الرعاية اللاحقة من أهم الموضوعات التى طرحت خلال هذه الدورة التدريبية، حيث إن إساءة استخدام الحبس الاحتياطى أو إساءة استخدام مخططات الإفراج المبكر ، سوف تكون عديمة الأثر فى إعادة تأهيل المسجونين ، ولاشك أن سوء إدارة وتطوير الرعاية اللاحقة ، وعدم الكفاءة فى تنفيذ تدابير منع الجريمة سوف يعمل على تقويض إعادة تأهيل المجرمين وتسريع معدلات الجريمة ، وكذلك العودة إلى الإجرام مرة أخرى ، وبالتالى اكتظاظ المرافق الإصلاحية ، ولذلك فإنه يجب على الحكومات المختلفة اتخاذ

مبادرات ووضع السياسات العلاجية فى النظم الاجتماعية ذات الصلة ، بالإضافة إلى استعراض شامل للابتكارات الخاصة بالرعاية اللاحقة لتأهيل المسجونين ، حيث إن العداء أو عدم الرضا عن أداء الحكومة يمكن أن يسبب تصاعداً فى ارتكاب الجرائم .

الاستنتاجات والتوصيات

١ - مشكلة اكتظاظ السجون موجودة فى جميع الدول تقريباً ، ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة ، ولاشك أن إنشاء المزيد من المسجون ليس هو الحل الأمثل ، ولذلك يجب على الشرطة والنيابة العامة والسلطات الإصلاحية والقضاء الاهتمام والتقليل من عدد نزلاء السجون عن طريق التوسع فى استخدام التدابير غير الاحتجازية ، حيث تكون مشروطة بعدة شروط أهمها أن تكون مفروضة على أساس كل حالة فردية على حدة ، بحيث تكون مناسبة لهذه الحالة وطبيعة الفعل الإجرامى المقترف ونشأته وظروف المجتمع .

٢ - التأكيد على ضرورة تكاتف كل المنظمات والوكالات الدولية المعنية بالمرافق الإصلاحية من أجل ضمان تحقيق العدالة الجنائية ، وإعادة تأهيل المسجونين ، وإعادة إدماجهم مرة أخرى فى المجتمع .

٣ - يجب أن يكون هناك حوار مفتوح من خلال المنتديات العامة ، من أجل السماح للجمهور لفهم وظائف ومزايا وعيوب عقوبات الحبس غير الاحتجازية ، خاصة أولئك الأفراد الذين يعتقدون أن عقوبات الحبس هى السبيل الأكثر فاعلية لتغيير سلوك المجرم ، والعمل على توضيح أن الجانى أو المجرم لابد أن يحصل على فرصة أخرى من أجل تأكيد استعداده لإصلاح شأنه وعدم العودة للإجرام مرة أخرى .

٤ - ثبت للجميع أن الجزاءات الاحتجازية تكون أكثر تكلفة من الجزاءات غير

الاحتجازية ، ولذلك ينبغى الأخذ بعين الاعتبار المضى قدماً فى توسيع بدائل للحبس ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى تغيير عقلية بعض النظم التى اعتمدت على القصاص من الجانى من أجل تغيير سلوكياته الإجرامية .

٥ - ينبغى عمل تقارير عن الوضع الاجتماعى والشخصى للمسجون ، حتى يمكن تحديد العقوبة التى يستحقها ، وكذلك ينبغى عمل تغييرات إدارية وإصلاح تشريعى فى كثير من النظم العقابية لتسهيل إدخال عقوبات بديلة للسجن تمشياً مع أهداف الحد من مشاكل اكتظاظ المؤسسات العقابية وإعادة تأهيل المجرمين .

الدورة التدريبية الثانية : العدالة الجنائية للرد على الفساد

يعتبر الفساد من أكثر الموضوعات دائمة الطرح على المستوى الدولى للنظر فى الجهود الدولية المبذولة من أجل الحد من هذه الظاهرة ، التى انتشرت فى كل قطاعات المجتمع ، وفى هذه الدورة التدريبية حاول المشاركون التطرق إلى العديد من الأطروحات للمساهمة فى القضاء على الفساد ، وكان من أبرز الأفكار :

١ - إن المعاملات الفاسدة أصبحت أكثر تعقيداً ، ولاشك أن ذلك يمثل تحدياً لجهات التحقيق فى جرائم الفساد ، فقد يحدث أن تتغير طبيعة الفساد ، بينما قد يكون السلوك والدافع للفساد متشابهاً ، وقد تغيرت الأساليب المستخدمة فى جرائم الفساد إلى حد كبير وأصبحت أكثر تطوراً وأكثر تعقيداً ، حيث أصبحت التحويلات المصرفية من أكثر الأساليب المستخدمة فى عمليات الفساد، وغالباً ما تستخدم التطورات التكنولوچية الحديثة فى هذه الجرائم .

٢ - أصبحت جرائم الفساد تتسم بالصفة الدولية العابرة للحدود ، وهذا يخلق

تحديات جديدة من أجل إنفاذ القانون حيثماً كان ذلك ضرورياً ، وفى هذا الصدد يعتبر التعاون الدولى فى مجال التحقيق فى جرائم الفساد أمراً ضرورياً ، وكذلك تقديم دعم على مستوى عالٍ من الشفافية عن طريق تضافر الجهود الدولية فى رفع مستوى قدرات أجهزتها ومؤسساتها ، وضمان تدريب موظفيها تدريباً جيداً فى مجال كشف جرائم الفساد .

٣ - يعتبر الفساد معوقاً رئيساً للنمو والتنمية ، ولاشك أنها مشكلة عالمية واسعة النطاق تؤثر على التنمية والنمو على الصعيد الوطنى والصعيد العالمى ، ويتزايد الفساد يوماً بعد الآخر فى جميع البلدان ولاسيما البلدان النامية ، مما يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية فى هذه البلدان ، وذلك يتطلب تدخلاً تشريعياً فى مثل هذه البلدان من أجل الكشف والتحقيق والفصل فى جرائم الفساد .

٤ - فتحت العولمة والأعمال التجارية الحديثة والشركات متعددة الجنسيات العابرة للحدود الوطنية آفاقاً جديدة للفاسدين على المستوى الدولى ، مما يشكل تهديداً مباشراً للأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى الدولى ، ولاشك أن اتفاقية مكافحة الفساد ٢٠٠٣ تهدف إلى خلق إطار عالمى لمكافحة الفساد ، من خلال تسليط الضوء على جوانب مهمة من التدابير الوقائية ، وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين ، واسترداد الموجودات .

أهم النتائج والتوصيات

١ – إن استراتيچيات مكافحة الفساد بشكل فعال يجب أن تكون متزامنة مع تعزيز نظم الحكم الرشيد ، والعمل على خلق العديد من التدابير الحيوية للوقاية من الفساد على المدى الطويل ، وكذلك العمل على تحقيق الشفافية والضوابط اللازمة للقضاء على الفساد ، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة مباشرة بين نمو معدل الجريمة والفساد مع الركود الاقتصادى ، ولهذا فإن أجهزة العدالة الجنائية لابد أن تضطلع بمسئوليتها من أجل بذل المزيد من الجهد ، وتعزيز التعاون القوى على المستوى المحلى والإقليمى والدولى لمحاربة الفساد بكل أشكاله .

٢ – دعم استقلال القضاء ومكافحة الفساد عن طريق إنشاء مراكز البحوث المتخصصة لمكافحة الفساد ، وأن يتم تحليل البيانات التى يتم جمعها بصورة منهجية ، والعمل على استخدامها فى تحليل اقتصاديات الجريمة بوجه عام .

٣ – العمل على تدريب وبناء مهارات القوى العاملة على الصعيد الوطنى والإقليمى ، وتعزيز استقلال الكيانات ومراقبة شفافيتها لتعزيز معرفة الظروف الفعلية فى القطاع العام ، وطرق ارتكاب جرائم الفساد .

٤ – الاستفادة من الخبرات الدولية فى مكافحة الفساد ، وإشراك الأفراد والمجتمع المدنى فى ذلك ، من أجل بناء ثقافة الشفافية فى المجتمع على المستوى الشعبى ، وكذلك ضمان حرية وسائل الإعلام فى تلقى ونشر المعلومات عن قضايا الفساد وعمليات متابعتها .

٥ – المضى قدماً فى التعديلات التشريعية من أجل تقويض عمليات الفساد على كافة المستويات ، ويتطلب ذلك زيادة فى الموارد البشرية لاسيما داخل النيابة العامة وسلطات القضاء ، وينبغى النظر فى تقرير صلاحيات واسعة

لاسترداد العائدات الإجرامية المغسولة ، باعتباره طريقاً يعزز من احتمال التوصل إلى نتيجة إيجابية فى الكفاح ضد الفساد .

٦ – ضرورة التصديق على اتفاقية مكافحة الفساد ٢٠٠٣ من جانب الدول التى لم توقع عليها حتى الآن .

الدورة التدريبية الثالثة : الأخلاقيات وقواعد السلوك للقضاة والمدعين العامين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون

تبذل الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات ذات الصلة جهوداً مضنية فى سبيل تعزيز نزاهة الأجهزة القضائية والمدعين العامين وأجهزة تنفيذ القانون ، وفى هذا الإطار تم عقد هذه الدورة التدريبية التى تناولت العديد من الموضوعات ، لعل أهمها :

١ – يعرف الفساد عامة بأنه إساءة استعمال السلطة الموكلة من أجل تحقيق مكاسب خاصة ، وهذا يعنى على السواء المكاسب المالية أو المادية وكذلك المكاسب غير المادية ، مثل تعزيز الطموحات المهنية أو السياسية ، ويتضمن الفساد القضائى أى تأثير غير سليم على نزاهة العملية القضائية من قبل أى جهة داخل نظام المحاكم ، ولاشك أن الفساد القضائى يقوض معنويات المواطنين ، وينتهك حقوق الإنسان .

٢ – إن مسائل علم الأخلاق هى جوهر التفكير المعاصر لازدهار دور العدالة ، ولذلك فإن دور الدول والحكومات ضرورى لجعل تكاملها القضائى مستقلاً حقاً ، وكيفية جعل النيابة العامة أكثر عدلاً وأكثر حيادية وكيفية تعزيز سلامتهم ، وكذلك المضى قدماً فى مسألة توازن القوى بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية كما هى الحال فى العديد من الدول المتقدمة على مستوى

العالم ، وينبغى الإشارة إلى أنه ينبغى أن تؤدى القواعد الجديدة إلى تلبية احتياجات المواطن ومتطلبات الديمقراطية ، حتى يتحقق الهدف المنشود وهو زيادة الثقة فى العدالة والقضاء والمدعين العامين .

٣ – إن الحكم الرشيد القائم على المساءلة والشفافية والمشاركة والتجاوب هو مطلب أساسى من أجل التنمية وضمان توفير الخدمات للشعب ، كما أن سيادة القانون والوصول إلى العدالة عناصر أساسية للحكم ، وضرورية لضمان حقوق الإنسان ، وضمان أساسى للتنمية البشرية المستدامة ، ومن المسلم به أنه بدون الحكم الرشيد فإن الفساد سوف يزدهر ، وبالتى لن تصل فوائد البرامج العامة إلى المستهدفين وخاصة الفقراء .

٤ – من أهم واجبات نظم العدالة الجنائية هو الكشف عن الفساد ، وفرض العقوبات المناسبة على السياسيين الفاسدين والموظفين العمومين ، ولكن إذا كان نظام العدالة الجنائية – ذاته – فاسداً فإنه يشكل خطراً جسيماً على الديمقراطية ، وخاصة الفساد فى القضاء وسلطات الادعاء وسلطات إنفاذ القانون التى تضطلع بدور مهم فى الحفاظ على سيادة القانون ، ولاشك أن هناك ثلاثة عوامل لضعف البلاد وهى غياب الإصلاحات الإدارية ، والتأثير على القضاء ، وانعدام الأمن وعدم اليقين فى مجال الأعمال التجارية والاستثمار .

٥ – إن استقلال القضاء هو مقياس الأمة إلى الديمقراطية وسيادة القانون ، ولاشك أن فعالية وكفاءة نظم العدالة الجنائية تتبلور فى أن تؤدى وظائفها بشكل قانونى ، وأن تقوم بالكشف عن الفساد . ومن المسلم به أن عدم فرض العقوبات المناسبة على المسئولين الفاسدين سوف يؤدى إلى هلاك

نظم العدالة الجنائية ، حيث سيسود الإفلات من العقاب ، مما يؤثر بشكل سيئ على المجتمع ، ويعمل على إضعاف الديمقراطية ، وزعزعة ثقة الشعب فى الأداء القضائى .

أهم النتائج والتوصيات

١ - دعم جهود الإصلاح القضائى ، لاسيما التركيز على تعزيز نزاهة القضاء ، وكذلك التصدى للفساد بكل قوة ، حيث إن الفساد هو نتيجة الضعف العام فى نظام الحكم ، وهذا يتطلب معالجة تلك الاحتياجات من خلال نهج متكامل لإدارة ورصد تنفيذ الإصلاحات ، والعمل على دفع المساعدة التقنية الحديثة خاصة التنبه إلى تحديد وتعزيز وحدة تنظيمية داخل السلطة القضائية للمضى قدماً فى جهود الإصلاح .

٢ - ضرورة الأخذ فى الاعتبار عدم التأثير على مخصصات الموارد الخاصة بالبرامج التى تهدف إلى مساعدة مشروعات الإصلاح القضائى ، وكذلك ضمان المشاركة الفعالة من السلطة التشريعية والتنفيذية ، من أجل ضمان مستويات متميزة للتدابير اللازمة لتعزيز المساءلة والرقابة ونزاهة القضاء ، وكذلك ضرورة اتخاذ تدابير تهدف إلى زيادة مساءلة القضاة .

٣ - إعداد برامج تدريبية للقضاة وسلطات تنفيذ القانون للتدريب على جميع الجوانب الأخلاقية وعلم الأخلاق طوال الحياة الوظيفية للقضاة ، وكذلك العمل على تحديثها باستمرار ، حتى تكون أكثر ملاءمة لتطورات الحياة القضائية .

٤ - محاربة الفساد ليست مجرد تطبيق القانون ، بل هى إعادة تقييم الطريقة

التى نفكر بها وطريقة تصرفنا ، ولا يمكن لحملة مكافحة الفساد النجاح أو البقاء على قيد الحياة بدون الدعم النشط للمشاركة الشعبية ، وهو الوعى بالحقوق ، وسبل الوقوف ضد انتهاك الحقوق . ولاشك أن نجاح مكافحة الفساد يعتمد على القضاء والشرطة والمجتمع للعمل معاً فى مناخ من الاحترام المتبادل والتفاهم والتعاون ، مما ينعكس بدوره على تحسين نوعية الحياة ، وجعلها خالية من الفساد والجريمة .

٥ – الأحكام القانونية وحدها قد لا تكون كافية لمكافحة الفساد ، بل إن التوعية العامة والتعاون مع المجتمع الدولى فى غاية الأهمية ، عن طريق وجود نظام قانونى قوى لمكافحة الفساد ، وتطوير ثقافة الالتزام بالقانون ، وإنهاء حالات الإعفاء من العقاب ، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمسئولين الحكوميين ، والعمل على تحديث مدونات سلوك القضاة والمدعين العامين ، وإدخال رموز منفصلة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون ، وتقرير عقوبات قاسية فى حال انتهاك هذه القوانين .